



وثيقة معلومات المشروع صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة

مرحلة تحديد مفهوم المشروع / تاريخ الإعداد/ التحديث: 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 / رقم التقرير: PIDISDSC25466

المعلومات الأساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

القطر : الضفة الغربية وقطاع غزة	الرقم التعريفي للمشروع: P68739	اسم المشروع الأم (إن وجد):	اسم المشروع: برنامج تنمية الأمن المائي (WSDP) (P168739)
المنطقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	التاريخ التقديري للتقييم: 11 آذار/مارس 2019	التاريخ التقديري للنظر في المشروع من قبل مجلس الإدارة: 11 شباط/فبراير 2019	مجال الممارسة: المياه
أداة التمويل: أداة تمويل المشاريع الاستثمارية	جهة الاقتراض: منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية	الجهة المنفذة: سلطة المياه الفلسطينية	
الأهداف التنموية المقترحة: تتجسد الأهداف الإنمائية المقترحة لبرنامج تنمية الأمن المائي في تحسين جودة ونوعية خدمات تزويد المياه في مناطق المشروع وتدعيم قدرات مؤسسات مختارة. بيانات تمويل المشروع (القيم الواردة أدناه يُعبر عنها بملايين الدولارات الأمريكية)			
ملخص			
التكلفة الإجمالية للمشروع	110.00		
إجمالي التمويل	90.00		
منها مقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	0.00		
الفجوة التمويلية	20.00		
التفاصيل			
تمويل من خارج مجموعة البنك الدولي			
تمويل من نظراء البنك الدولي لدى الجهة المقترضة	60.00		
الحكومة الوطنية	60.00		
صناديق استثمارية	30.00		
صندوق الشراكة لتطوير البنى التحتية (صندوق انتماني متعدد المانحين)	15.00		
تمويل خاص	15.00		
فئة التقييم البيئي		قرار مراجعة مفهوم المشروع	



الفئة (أ) - تقييم شامل	المسار الثاني - أجازات المراجعة المضي قدماً بالإعداد للمشروع
هل حُوِّلت مهام الإشراف على السياسات الوقائية والإبراء لمدير الممارسة المختص؟ (لن يتم الإفصاح)	لا

قرار آخر (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. يقوض السياق السياسي المعقد والعالق دونما حل عملية إيصال الخدمات العامة بكفاءة. بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، شهدت الضفة الغربية وغزة تقلبات اقتصادية نتيجة للعنف وغياب اليقين السياسي. ومنذ اندلاع النزاع بين فتح وحماس في 2007/2008، كان النمو في غزة مدفوعاً بشكل أساسي من خلال مستويات عالية من تمويل الجهات المانحة، ومع ذلك تهاوى من 29% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى 6% عام 2015. ورغم الإنفاق المرتفع نسبياً على إعادة الإعمار عقب الحرب في الفترة الممتدة بين 2015 وإلى 2017، تقلص اقتصاد غزة بواقع 0.3% عام 2017 مقارنة بارتفاع قدره 2.5% في الضفة الغربية. ويتوقع أن تتأرجح نسبة النمو بين 1-2% في غزة عام 2018. وقد نتج عن ذلك ضائقة في السيولة أسفرت عن انهيار سريع للأوضاع الإنسانية بما فيها سبل الوصول والحصول على العلاج الطبي، والكهرباء، والمياه النظيفة. كما اتسعت فجوة الرفاه الاجتماعي بين قطاع غزة والضفة الغربية مع مضي السنين. ومن المتوقع أن ينخفض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني من 2.7% عام 2017¹ إلى 2.5% عام 2018. فلطالما شكّلت تدفقات معونات الدول المانحة مصدراً رئيساً لتمويل العجز، إلا أن الحال لم يعد الحال، وانخفضت المعونة انخفاضاً كبيراً في السنوات الأخيرة (من 32% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى ما يقدر بـ 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016)، ولم تعد كافية لتغطية الاحتياجات التمويلية الإجمالية. وحتى يتسنى تغطية فجوة التمويل الناتجة عن ذلك قامت السلطة الفلسطينية بمراكمة الدفعات المتأخرة بما فيها صندوق التقاعد المقدر بـ 20% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عام 2015.

2. الهشاشة الاقتصادية لها أثر مباشر على الجانب الإنساني من المعادلة. إذ تتدهور الأحوال المعيشية في غزة بوتيرة سريعة منحدرة نحو شفا هوة أزمة إنسانية محدقة. حيث يظهر أحدث مسح للإنفاق والاستهلاك لعام 2017 أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن أكثر من نصف سكان غزة يعانون من الفقر وبنسبة 53%، وهي أربعة أضعاف معدل الفقر في الضفة الغربية، أي أن الفقر يطال حوالي 900,000 شخص من قاطني القطاع. فمن منظار الفقر، غزة والضفة الغربية عالمان مختلفان. علاوة على ذلك يعاني 34% من سكان قطاع غزة من الفقر المدقع مقارنة بـ 29% كنسبة إجمالية للفقر المدقع في الضفة الغربية وقطاع غزة. يُذكر أن هذا المعدل الأخير قد ارتفع مما كان عليه عام 2011 إذ كانت النسبة آنذاك 26%. وتبلغ معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية 27%، ولا يعمل سوى 41% من الفئة العمرية 15-29 سنة، أما معدل البطالة في صفوف هذه الفئة في قطاع غزة فيبلغ نسبة صاعقة وصلت لـ 60%.

¹ <https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-april-2018>



ب. السياق القطاعي والمؤسسي

3. ليتسنى لها معالجة التحديات النظامية التي تواجه الأمن المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، طورت سلطة المياه الفلسطينية أدواتين سياسيتين رئيسيتين متكاملتين لتمهيد الطريق لإحداث نقلة تحويلية ومستدامة في القطاع. هاتان الوثيقتان الإطاريتان هما قانون المياه (عام 2014) وخطة التنمية الاستراتيجية متوسطة الأمد (2014-2022) لقطاع المياه. من جهة وضخ قانون المياه الأدوار والمسؤوليات في القطاع. وعلى وجه التحديد، على الصعيد الوطني (1) تكون سلطة المياه مسؤولة عن إدارة الموارد المائية والتخطيط والتطوير القطاعي. (2) في حين يعهد لمجلس تنظيم قطاع المياه المستقل والذي تأسس عام 2014 بتنظيم ومراقبة عمليات مزودي خدمات المياه. بينما تُنشئ شركة مياه وطنية بصفة مزود للمياه بالجملة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة. أما عمليات تزويد المياه على المستوى المحلي فتتم عن طريق مصالح المياه المحلية والتي سيتم تشكيلها من خلال تجميع مزودي خدمات المياه الصغار (أي دوائر المياه في الهيئات المحلية). وعلى المدى البعيد، سيتم تجميع كافة دوائر المياه في الهيئات المحلية ضمن عدد محدود من مصالح خدمات المياه الإقليمية. وللخطة التنموية الاستراتيجية خمسة أهداف رئيسية، وهي، (1) تعزيز الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة لموارد القطاع المائي، (2) تحسين جودة واستمرارية وموثوقية خدمات تزويد المياه إضافة وضمان التوزيع العادل للمياه (3) تحسين خدمات الصرف الصحي وهيكلته (الجمع والمعالجة وإعادة الاستخدام)، (4) تطوير مؤسسات قطاع المياه بنهج يعزز الحوكمة الرشيدة ضمن إطار قانوني ومؤسسي متكامل (5) وأخيراً تحسين الاستدامة المالية لمصالح المياه ومزودي خدمة المياه. بدوره قدم البنك الدولي الدعم لتحقيق هذه الإصلاحات ضمن البرنامج الأخير لبناء قدرات قطاع المياه.

4. إلا أن انعدام القدرات والواقع السياسي وضعاً حاداً لعملية التنفيذ الكامل لقانون المياه وخطة التنمية الاستراتيجية. وقد جرى تقييد فاعلية سلطة المياه الفلسطينية من خلال إنشاء نظام مواز في غزة، بينما ما زال مجلس تنظيم قطاع المياه يفتقر إلى سلطات تشريعية كاملة، بما فيها القدرة على ترخيص مزودي الخدمات وتحصيل الرسوم التي تعتبر أساسية من أجل تحقيق الاستدامة المالية. وفي شهر آذار/مارس 2017 قامت سلطة المياه الفلسطينية بإعداد مسودة خريطة طريق لإنشاء شركة المياه الوطنية من دائرة مياه الضفة الغربية القائمة، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي قرار للمضي بالتنفيذ. وفي غياب التمكين الكامل لسلطة المياه الفلسطينية أو مجلس تنظيم قطاع المياه، لا يزال معظم مزودي الخدمة المياه يخضعون لقانون وزارة الحكم المحلي لعام 1997. وتتردد الهيئات المحلية في التنازل عن تدفقات الإيرادات المتعلقة بالمياه ولكنها توفر إشراكاً غير منتظم على مزودي الخدمات.

5. يعيق السياق السياسي والاقتصادي في الضفة الغربية وغزة تطوير الموارد المائية. تحدد المادة 40 من الاتفاقية اتفاقية أوسلو² بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني تطوير الموارد المائية في المناطق الفلسطينية. وتتأطر المادة 40 (1995) بفرضيات بما فيها أن التطوير المرحلي للمياه يتم عن طريق عملية فلسطينية-إسرائيلية منسقة، وأنه سيتم تحديد القضايا المائية بموجب مفاوضات الوضع النهائي. إلا أن انعدام الحوار السياسي المستمر أو آليات فاعلة متفق عليها للتعاون، إلى جانب القيود المستمرة على الحركة وسبل الوصول³ قد حدت من القدرة الفلسطينية على تطوير مصادر مياه جديدة رغم النمو السكاني وتراجع المصادر المائية المتاحة. وإذا أخذنا بالاعتبار عدم كفاءة القطاع الحالية بما فيها فاقد المياه، نجد أن سلطة المياه الفلسطينية تعتمد اعتماداً متزايداً على شراء المياه بكميات كبيرة من ميكوروت⁴. وقد تصل مشتريات سلطة المياه الفلسطينية قريباً حوالي 130 مليون متر مكعب سنوياً. ونتيجة لعدم قدرتها على تسديد قيمة هذه المياه كاملة، فإن كل عملية شراء من ميكوروت تزيد المتأخرات المستحقة على سلطة المياه الفلسطينية لإسرائيل والتي تقوم الأخيرة بخصمها من الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية. ففي عام 2016 اقتطعت إسرائيل مبلغ 94 مليون دولار بدلاً عن الفواتير غير المدفوعة/ميكوروت (صافي الأقساض) ورسوم لمعالجة مياه الصرف الصحي. وتبلغ مشتريات غزة من ميكوروت الآن حوالي 10 مليون متر مكعب في السنة، ويتوقع أن تتضاعف هذه الكمية.

² <https://www.nad.ps/en/publication-resources/agreements/israeli-palestinian-interim-agreement-west-bank-and-gaza-strip>

³ http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IsraelOPT_AgreedDocumentsOnMovementAccessGaza2005.pdf

⁴ http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IsraelOPT_AgreedDocumentsOnMovementAccessGaza2005.pdf



6. باتت مياه الصنابير في غزة غير قابلة للشرب إذ يعتمد جميع أهالي القطاع تقريباً على محطات تحلية المياه الصغيرة كآلية للتعامل مع الوضع القائم. المصدر الرئيس المتوفر للسكان من المياه في غزة هي المياه الجوفية من الحوض الساحلي. والذي يعتمد على مياه الأمطار لإعادة التعبئة. وخلال السنوات الخمس الماضية انخفض معدل هطول الأمطار السنوي ما بين 20 إلى 30% مما أدى إلى انخفاض كبير في مستوى المياه الجوفية. انخفاض متوسط حجم إعادة التعبئة من الأمطار بنسبة 10 إلى 20 ٪. إلى جانب تزايد الطلب والضخ خارج نطاق السيطرة أدى إلى تسرب مياه البحر إلى طبقة المياه الجوفية الساحلية وبالتالي كارثة بيئية ومكمن هشاشة رئيسي لتغير المناخ. فمع زيادة كمية المياه التي يتم استخراجها إلى ثلاثة أضعاف القدر المستدام لم تعد المياه صالحة للشرب. نتيجة لذلك ورغم أن 95% من السكان مخدمون بشبكات أنابيب التوزيع فإن 1% فقط يمكنهم الوصول إلى مياه الشرب المحسنة مقارنة بوصول وحصول جميع سكان القطاع تقريباً على المياه القابلة للشرب قبل 20 سنة خلت، ولكن الوضع تدهور بسرعة. معدلات أملاح ونترات المياه في الـ 260 بئر التابع للبلديات تزيد على المعدلات التي تجيزها منظمة الصحة العالمية. بالمحصلة، 97% من مياه الشرب المستهلكة في غزة يتم توفيرها بشكل رئيس عن طريق صهاريج من خلال مزودين خدمات صغار من القطاع الخاص أو المنظمات الأهلية من خلال مصادر تستخدم تكنولوجيا التناضح العكسي ولكنها لا تخضع للرقابة من حيث الاستخراج، والجودة وغالباً ما تكون تكلفتها سبعة أضعاف تكلفة تزويد المياه من الشبكة العامة.⁵ وليتسنى التعامل مع مشكلة تردي جودة المياه الجوفية في غزة قامت سلطة المياه الفلسطينية بدعم من البنك الدولي وغيره من المانحين بتصميم حل شامل يضم الاستثمار في كل من تطوير البنية التحتية وبناء قدرات المؤسسات المعنية للتعامل مع أزمة المياه والصرف الصحي في غزة. ومن جملة العناصر الأساسية لهذا الحل بناء محطة تحلية غزة المركزية إلى جانب البنية الأساسية لشبكة الأعمال التابعة لها وزيادة مستوردات المياه من إسرائيل وبناء ما لا يقل عن ثلاث محطات تحلية لمياه البحدرات احجام قليلة على المدى القصير (Short-Term Low-Volume Seawater Desalination Plants)، وخفض كميات المياه غير المحاسب عليها، وتطوير أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، وإنشاء شركة مياه وطنية، وتقوية مؤسسة مياه بلديات غزة الساحلية كونها المؤسسة الوحيدة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي في غزة. في سياق متواصل، قام برنامج إمدادات المياه المستدامة لقطاع غزة (والذي أغلق مؤخراً) بإتمام تصميم وإعداد وثائق المناقصات للبنية الأساسية لشبكة الأعمال المرافقة لمحطة تحلية غزة المركزية.

7. مصادر المياه الجديدة في غزة يتم توفيرها لمحافظة الجنوب والوسط. جميع المياه المزودة للاستخدام المنزلي في غزة وكميتها الإجمالية 95 مليون متر مكعب حسب عام 2015، منشأها طبقة المياه الجوفية الساحلية في غزة، ومحطات التحلية المحلية، وواردات المياه من إسرائيل. ويتم توفير حوالي 90% من هذه المياه بمستويات ملحوظة مرتفعة من المياه الجوفية الساحلية التي استنفدت تقريباً. ومع توقع أن يصل الطلب المنزلي على المياه إلى حوالي 145 مليون متر مكعب بحلول عام 2030، تهدف سلطة المياه الفلسطينية إلى تلبية الطلب المستقبلي على المياه من خلال زيادة الإمداد من تحلية مياه البحر وخفض الاعتماد على المياه الجوفية الساحلية. في حين سيتم توفير 33.2 مليون متر مكعب من المياه العذبة من إسرائيل ومحطات التحلية ذات الاحجام القليلة على المدى القصير بحلول عام 2020. وتأتي كميات المياه الاضافية من إسرائيل بموجب مذكرة تفاهم قناة البحرين (الأحمر والميت) التي وُقعت في 2013 لتزويد غزة والضفة الغربية بالمياه العذبة.

8. يبني البرنامج المقترح على دعم البنك السابق للقطاع. يبني المشروع على الدروس المستفادة من أربعة مشاريع للبنك الدولي في مجال المياه والصرف الصحي تم إغلاقها مؤخراً في الضفة الغربية وغزة اعتباراً من 2018. وتشمل الدروس المستفادة من المشاريع ما يلي: (1) رغم هشاشة الوضع، يمكن تنفيذ المشاريع وتحقيق النتائج المنشودة شريطة توافر استعداد قوي لدى البنك والعمل (أي الجهة المقترضة)، (2) يعتبر التنسيق الوثيق مع الشركاء المانحين الآخرين منذ بداية المشروع مفتاح للنجاح (3) رغم أن الاحتياجات المتعلقة بهشاشة الوضع يمكن توقعها، إلا أن الحروب تجعل من التخطيط مهمة صعبة. وقد وضع مشروع بناء قدرات قطاع المياه أسس إصلاح القطاع ومهد السبيل لاستمرار عملية الإصلاح. كذلك ساعد مشروع تحسين نظام إمداد المياه والصرف الصحي في استعادة تزويد خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية بعد حرب عام 2014 من خلال مصلحة مياه بلديات الساحل. وسوف يستمر البنك بدعم هذا الجهد الذي يهدف على المدى البعيد إلى استعادة مصلحة مياه بلديات الساحل لتكون جهة التزويد الوحيدة لكامل القطاع. وقد عمل المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة على الحد من التهديدات المباشرة المحدقة بالصحة والسلامة

⁵ West Bank and Gaza WASH Poverty Diagnostic, 2017



البيئية ووفر حلاً مرضياً على المدى البعيد لمعالجة مياه الصرف الصحي لمحافظة شمال قطاع غزة. وأخيراً يركز مقترح هذا البرنامج على معلومات نتائج تشخيص الفقر المستند لواقع المياه، والصرف الصحي، والنظافة في الضفة الغربية وغزة.

9. يجري الإعداد لتمويل الأعمال المصاحبة. لقد انخرطت سلطة المياه الفلسطينية بالشراكة مع مؤسسات دولية بما فيها الهيئة الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي، واتحاد البحر الأبيض المتوسط، وبنك التنمية الإسلامي، والبنك الدولي بالإعداد لمحة تحليلية غزة المركزية والأعمال المصاحبة لها. وقد عقد مؤتمر المانحين لهذا الغرض بتاريخ 20 آذار/مارس 2018 وتم قطع عدد من الوعد على هذا الصعيد. وقد أكدت سلطة المياه الفلسطينية على الالتزام بمبلغ 60 مليون دولار من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وتم إيداع الأموال في حسابات سلطة المياه الفلسطينية لتستخدم بمجملة لتمويل الأعمال المصاحبة. ومن جملة وعود الدعم 8 مليون يورو من هولندا، و10 مليون يورو أخرى من فرنسا، و10 مليون يورو من إيطاليا. وتعمل سلطة المياه الفلسطينية على تشجيع المانحين على توجيه مساهماتهم نحو الأعمال المصاحبة من خلال صندوق استئماني تابع للبنك الدولي.

ت. علاقة البرنامج بإطار الشراكة القطرية

10. سوف يساهم البرنامج المقترح (مشروع تنمية الأمن المائي) في تحقيق هدف البنك التوأمن بإزالة الفقر وتشجيع الازدهار المشترك عبر تحسين خدمات تقديم المياه. إذ يعتبر توفير سبل الوصول إلى المياه الآمنة والكافية عنصراً أساسياً في تحسين الصحة والرفاه والإنتاجية لدى المستفيدين. سوف يساهم هذا المشروع في إدرار الدخل من خلال المساعدة على تأمين فرص عمل على المدى القصير للسكان وتحفيز النمو الاقتصادي. سوف يساهم كذلك في سياسة محسنة وشفافة وعملية صنع قرار في التخطيط على المستويين الوطني والمحلي. وسوف يشارك ذلك كله في تحسين نوعية حياة السكان وتطوير الأعمال وبالتالي المساعدة في استئصال الفقر.

11. تنادي استراتيجية معونة مجموعة البنك الدولي للضفة الغربية وغزة للسنوات المالية 2018-2021 بإيلاء تركيز جاد على إيجاد بيئة نمو دينامي وشمولي للقطاع الخاص من خلال إدراك أن ذلك سوف يتم تحقيقه عبر إصلاحات قطاعية وتقوية مؤسسية ومن خلال المساعدة على الحد من المخاطر التي يواجهها المستثمرون في بيئة هشة وغير واضحة المعالم. لقد ساعدت الجهود الداعمة السابقة لمجموعة البنك الدولي والمجتمع الدولي في الضفة الغربية وغزة على بناء القدرات المؤسسية من قاعدة منخفضة وتحسين توفير الخدمات الأساسية على المستوى المحلي. إلا أن الاستراتيجية الجديدة سوف تعمل على تعميق الجهود لبناء بيئة ممكنة لتطوير القطاع الخاص. تحدد الاستراتيجية أن الأطر المؤسسية غير الكاملة والانضباط المادي غير الكافي يشكلان العقبتين الكبريين أمام توصيل الخدمات كما وينبسطان مشاركة القطاع الخاص، ومما لا يقل أثراً وتأثيراً، فإن توفير المياه والطاقة بشكل غير مناسب يحد من نشاط القطاع (العمود الأول) وكذلك بالنسبة للحد من المخاطر وهو أمر أساسي لتحقيقها (وهو ما يشكل العمود الثاني)، وتقوية المؤسسات لإيصال وتوفير خدمات محسنة تتمحور حول مصلحة المواطن (العمود الثالث). وتغطي الاستراتيجية غزة والضفة الغربية ولكنها تنادي بعملية برمجة في غزة حيث لا تملك السلطة الوطنية حالياً سوى المحود من سبل الوصول لاستهداف وحماية المعرضين بما في ذلك ومن خلال إيصال الخدمات الرئيسية. وتتماشى استراتيجية مجموعة البنك الدولي للمعونة مع "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً" التي تضع استراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري في الوقت الذي يتم فيه بناء منصة مستدامة لتنمية القطاع الخاص لكونه أساساً في النمو الاقتصادي.

ث. الهدف/الأهداف الإنمائية المقترحة

12. الأهداف الإنمائية المقترحة لمشروع تنمية الأمن المائي هي تحسين جودة خدمات امدادات المياه في مناطق المشروع وتعزيز قدرات المؤسسات المختارة.



النتائج الرئيسية (من المذكرة المفاهيمية للمشروع):

13. سوف تُحقق الأهداف المذكورة أعلاه من خلال إنجاز النتائج التالية:

- أ- توفير للسكان سبل الوصول إلى إمدادات مياه ذات جودة محسنة (نوعية محددة، أي انها تحقق معايير منظمة الصحة العالمية لملوحة مياه الشرب)؛
- ب- الحجم الاجمالي لكميات المياه المتوفرة؛
- ج- خفض كمية المياه غير المحاسب عليها (يحدد خلال إعداد المشروع)؛
- د- إقرار القوانين الداخلية والهيكل التنظيمي لشركة المياه الوطنية المستقبلية؛
- هـ- إعداد منصة وطنية لتحسين أداء عمليات مزودي خدمات المياه؛
- و- إعداد وإقرار خطة رئيسة لإمدادات المياه في الضفة الغربية؛
- ز- إرساء مؤشر لإفادات المستفيدين (يحدد خلال إعداد المشروع)؛
- ح- إرساء مؤشر يركز على النوع الاجتماعي (يحدد خلال إعداد المشروع).

ج. وصف المفهوم

14. يعتمد سكان قطاع غزة حالياً وبشكل كامل تقريباً على المياه الجوفية، وهي مياه مالحة لا تصلح للاستهلاك البشري. لا تلبى 97 في المئة من الآبار في غزة معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب جرّاء ارتفاع نسبة تركيز الكلوريد والنترات؛ مما يعرض السكان إلى مخاطر صحية مرتفعة وغير مقبولة.

15. ليتسنى التعامل مع الاحتياجات الإنسانية الملحة لمياه الشرب في قطاع غزة، مع التركيز على المحافظات الجنوبية والوسطى ومدينة غزة، سوف يستخدم المشروع المقترح كمية الـ 20 مليون متر مكعب (10 مليون متر مكعب متوفرة حالياً إضافة إلى 10 مليون متر مكعب أخرى) من المياه العذبة الآتية من إسرائيل، إضافة إلى 13.2 مليون متر مكعب (4.4 مليون متر مكعب متوفرة حالياً و5.1 مليون متر مكعب إضافية) من المياه العذبة من ثلاث محطات ذات احجام قليلة على المدى القصير. ويظهر الجدول التالي توفر إمدادات المياه من مصادر مختلفة.



الحجم الإجمالي للمياه المخلوطة حسب معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب (مليون متر مكعب سنوياً)	مصدر المياه (مليون متر مكعب سنوياً)			السكان	المنطقة
	مياه متوفرة طبيعياً من مصادر جوفية	محطات تحلية ذات احجام قليلة على المدى القصير	مشتريات من ميكوروت		
25.5	12.8	7.3	5.4	600,000	المحافظات الجنوبية
14.8	8.0	2.2	4.6	200,000	المحافظات الوسطى
27.7	14.0	3.7	10.0	600,000	مدينة غزة
68.0	34.8	13.2	20.0	1,400,000	المجموع

16. سوف يدعم المشروع الاستثمارات في البنية التحتية للتعامل مع الاحتياجات النوعية والكمية للمياه في منطقة المشروع من خلال خلط المياه المستوردة من ميكوروت ومحطات التحلية قصيرة الأمد مع المياه الجوفية المالحة لتحقيق معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب والتي سيتم توفيرها بعد ذلك من خلال شبكة توزيع المياه.

17. بالتوازي، سيعمل المشروع على تعزيز قدرات سلطة المياه الفلسطينية ومجلس تنظيم قطاع المياه ومصحة مياه بلديات الساحل لتحقيق دورها كما ينص عليه قانون المياه - من ضمان وجود بيئة ممكنة لسياسة القطاع والتخطيط له والرقابة عليه وتنظيمه. سيعم المشروع استدامة عملية تقديم الخدمات من خلال تحسين إيرادات مصحة مياه بلديات الساحل، وإرساء قواعد المجلس الوطني للمياه، وتصميم منصة وعملية جديدة لتحقيق تحسين ممنهج للأداء العملياتي والمالي لمزودي الخدمة. وسوف يتم توفير خطة رئيسة لإمدادات المياه دعماً للأمن المائي في الضفة الغربية.

المكوّن الأول: إمدادات ماء محسنة في غزة

18. ليتسنى التعامل مع الاحتياجات العاجلة لتحسين جودة إمداد المياه في منطقة المشروع، سوف يمول هذا المكوّن نظام للاستثمارات في البنية التحتية تسمح لكميات المياه الإجمالية الموفرة من كافة المصادر (المياه الجوفية المالحة، والمياه المحلاة، والمياه المشتراة من إسرائيل) لأن تخطط بغرض تحقيق المعايير المقبولة و إيصالها إلى نظام توزيع مكون من خزانات ومنها إلى شبكة توزيع المياه بالتفرقة، بمعنى آخر إيجاد نظام مياه إجمالي قادر على إدارة جودة وكمية المياه المنقولة للأجزاء المختلفة والمنفصلة عن نظام التوزيع. سيتم بعد ذلك نقل المياه المخلوطة التي تفي بمعايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب عبر نظام توزيع وسلسلة من خزانات التوزيع إلى المستهلكين بشكل متساو ومستدام. وفيما يلي التفاصيل المحتملة لحزم الاستثمار على هذا الصعيد:

- حزمة محطات ميكوروت المحسنة للمحافظات الوسطى وخان يونس؛
- حزمة الناقل الجنوبي؛
- حزمة إعادة تشكيل شبكة توزيع المياه في المنطقة الجنوبية؛
- حزمة محطات تحسين ميكوروت للمنطقة الجنوبية؛
- إعادة تشكيل توزيع المياه لمدينة غزة؛
- توليد الطاقة الشمسية لعمليات الخلط والتوزيع.



المكوّن الثاني: تحسين أداء بناء القدرات لمؤسسات مختارة

19. صُمِمَ هذا المكون في المقام الأول للتعامل مع الاحتياجات الأنية لتحسين نوعية إمدادات المياه وكمياتها في غزة عن طريق بناء قدرات المؤسسات كما ينبغي لضمان استدامة عملياتها وأصولها. واستُبقِيَ على معدل جهود بناء القدرات ضمن البسيط والمحدود كي يتسنى تحقيقه في مدى زمني قصير (أفقه 4 سنوات). وهذا أحد الدروس المستقاة من عمليات سابقة. كذلك سوف يدعم المكوّن عمليات التخطيط، ووضع السياسات، والرصد والمتابعة، والمهام الانتمائية لسلطة المياه الفلسطينية من خلال استخدام ما يلزم من طاقم استشاري. إضافة إلى ذلك، سيدعم هذا المكون المستشارين للمساعدة في دراسة الأسلوب الأمثل لإنشاء شركة المياه الوطنية حسب التكاليف المنوط بها بموجب قانون المياه لعام 2014 لإدارة وتشغيل إجمالي الأصول المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. في تلك الأثناء وإلى حين تأسيس مجلس المياه الوطني، سوف يتم إنشاء وحدة صغيرة داخل وحدة تنسيق المشروع لتشغيل وصيانة مجمل أصول المياه المنفذة بموجب المشروع. وسوف تشكل هذه الوحدة في نهاية المطاف نواة مجلس المياه الوطني المستقبلي في غزة. وعلى وجه الخصوص والترجيح سوف يضم هذا المكوّن:

- دعم التخطيط، ووضع السياسات، والرصد والمتابعة، والمهام الانتمائية لسلطة المياه الفلسطينية؛
- تدعيم مجلس تنظيم قطاع المياه؛
- تحسين أداء مصلحة مياه بلديات الساحل؛
- تصميم منصة وطنية لتحسين الأداء.

المكوّن الثالث: إدارة المشروع ودعم التنفيذ (الكلفة المقدرة لهذا المكون 4 مليون دولار أمريكي)

20. سوف تُنشئ سلطة المياه الفلسطينية وحدة تنسيق المشروع والمساعدة الفنية لدعم وتنسيق عملية تنفيذ المشروع وكتابة التقارير. وسوف توظف الوحدة بتمويل من المشروع موظفين مهرة (في مجالات الإدارة، والمشتريات، والمالية، والبيئة، والجوانب الاجتماعية والفنية) ذوي خبرة في عمليات البنك الدولي أو القطاع المستهدف أو كليهما. وسوف يمول المكوّن أيضاً التكاليف التشغيلية لسلطة المياه الفلسطينية/وحدة تنسيق المشروع المتعلقة بالمشروع.

السياسات الوقائية

أ. موقع المشروع والخصائص المادية الجوهريّة ذات الصلة بتحليل السياسات الوقائية (إذا كانت معروفة)
يتوقع أن تُنفَّذ عمليات الإنشاء على أراض حكومية يوجد بها حق مرور قائم في المحافظات الوسطى والجنوبية في قطاع غزة، وهي المحافظة الوسطى، ومحافظة خان يونس، ومحافظة رفح. وسيتم تصفيف بعض امتدادات الناقل المائي بمحاذاة طريق صلاح الدين الرئيس في غزة. سوف تعبر شبكات ميكوروت في الوسط والجنوب السياج الأمني الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة. وتقع محطتا تحلية الكميات الصغيرة قصيرة المدى بالقرب من الشريط الساحلي مع نقاط تغذية من آبار ساحلية ومخارج لمياه البحر مع موزعات تمتد 100 متر بعيداً عن الشاطئ. وتضم الحزم كذلك إعادة تشكيل للشبكات في محافظات الوسط والجنوب مع أعمال بناء لخزانات الخلط في هذه المحافظات. وإذا أخذنا بالاعتبار كثافة السكان في غزة، يتوقع من نشاطات الإنشاء أن يكون لها وقع على سلامة المجتمعات المحلية وانسياب حركة السير وغيرها من الخدمات البلدية. ويتوقع من المشروع تحسين تقديم الخدمات، يذكر أن الآثار المشار إليها أثناء التشغيل ترتبط بالطلب المتزايد على الطاقة ومرافق مياه الصرف الصحي والتكاليف المتزايدة لتقديم الخدمات.

ب. القدرات المؤسسية للجهة المقترضة بالنسبة للسياسات الوقائية

تملك سلطة المياه الفلسطينية قدرات جيدة لإدارة مشاريع المياه والصرف الصحي بما فيها الإدارة الاجتماعية والبيئية. وقد راکمت سلطة المياه الفلسطينية معرفة لا يستهان بها في مجال سياسات البنك الوقائية عبر تنفيذ مشاريع مماثلة بتمويل من البنك ومانحين آخرين. وقد كان أداء سلطة المياه الفلسطينية فيما يتعلق بالسياسات الوقائية خلال تنفيذ مشروع شمال غزة الطارئ للصرف الصحي ومشروع إمدادات المياه المستدامة في غزة ومشروع معالجة مياه الصرف الصحي الإقليمي في الخليل، مرضياً بالعموم. وقد كان لدى سلطة المياه الفلسطينية طواقم بيئية/اجتماعية مؤهلة. يُذكر أن الخبير البيئي قد ترك سلطة المياه الفلسطينية قبل بضعة شهور، والسلطة تقوم حالياً باختيار بديل مناسب للإشراف على السياسات الوقائية الخاصة بمشاريعها في غزة؛ ويتوقع توفير هذا البديل قبل تقييم المشروع.



ت. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق
هيلين ز. شهرياري - خبيرة اجتماعية
زياد أبو حسنين - خبير بيئي

ت. السياسات التي يحتمل تطبيقها

سياسات السياسات الوقائية	تم تفعيله؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي بموجب البند الأول من السياسة التشغيلية/الإجراء الرابع للبنك OP/BP 4.01	نعم	يتوقع أن تتم عملية الإنشاء على أراضٍ حكومية بموجب حقوق مرور قائمة، إلا أنه إذا أخذنا بالاعتبار كثافة السكان في غزة، فمن المتوقع تسفر هذه العمليات عن آثار على سلامة المجتمع المحلي وإعاقة حركة المرور وغيرها من الخدمات البلدية. وتقتصر الآثار على مواقع البناء ولفترة قصيرة، ويمكن تخفيضها إلى أقصى الحدود من خلال التخطيط الدقيق وإدارة عمليات الإنشاء والتنسيق مع السلطات المحلية. إلا أن النشاطات تغطي منطقة كبيرة من قطاع غزة في محافظات الوسط والجنوب. ويتوقع من المشروع أن يحسن عملية توفير الخدمات. وتتعلق الآثار أثناء التنفيذ بازدياد الطلب على الطاقة، ومرافق الصرف الصحي، وارتفاع تكاليف توفير الخدمات. وتعتبر الزيادة في التعرف معقدة نظراً أن مياه التحلية سوف يتم خلطها مع مياه أقل كلفة من الآبار الجوفية قبل ضخها عبر الشبكات. سوف تجري سلطة المياه الفلسطينية تحليل مفصل لإعادة هيكلة التعرف خلال تنفيذ المشروع. وقد تمت دراسات الآثار المذكورة أعلاه وغيرها من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الذي أجرته سلطة المياه الفلسطينية عام 2017 وأقره البنك في حزيران/يونيو 2017 وأفصحت عنه السلطة بعد المشاورات. ومن بين الآثار الأخرى للمشروع التي تم تقييمها من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الآثار على مزودي مياه التحلية الصغار وقضايا تتعلق بالأراضي والآثار على المتعددين على أراضي الدولة والمقيمين عليها في بعض مواقع حق المرور. وقد قامت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بتغطية كامل نظام إمداد المياه في غزة بما في ذلك الأجزاء في المحافظات الوسطى والجنوبية التي تدخل في مكونات ومجال المشروع. كما تمت مراجعة أعمال تقييم الأثر البيئية والاجتماعية لمحطات التحلية في دير البلح وخان يونس والتي سيتم توصيلها بالشبكات (المقامة والتي تديرها خدمات المياه والممولة من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية واليونيسف) وسيتم الإعلان عنها مع دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للأعمال المصاحبة قبل التقييم. وقد تم إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للأعمال المصاحبة بناء على حزم التصميم التفصيلية



<p>لبرنامج إمدادات المياه المستدامة، وهو دعم فني ممول من قبل البنك تم إنشاؤه عام 2018 ويغطي احتياجات إمدادات المياه الإجمالية لكامل قطاع غزة، بما في ذلك الاستثمارات التي يغطيها هذا المشروع. ومن المأمول ألا تكون هناك حاجة لآليات إضافية فيما يتعلق بـ البند الأول من السياسة التشغيلية الرابعة للبنك OP4.12، إلا أنه يجري تقييم إضافي لبحث قضايا ، كما يتم إعداد خطة إعادة التوطين، بما في ذلك قضايا الأراضي والأثر على موارد الرزق لكافة حزم البرنامج، إضافة إلى مراجعة عمليات التحلية قصيرة الأمد وقليلة الكمية. وإذا أخذنا بالاعتبار المخاطر الموضوعية والمخاطر البيئية والاجتماعية المتعددة الأبعاد للمشروع، والنشاطات التي تغطي أجزاء واسعة من قطاع غزة ذو الكثافة السكانية العالية، فإن المشروع يندرج ضمن التصنيف البيئي (أ).</p>		
لا ينطبق	لا	معايير الأداء لنشاطات القطاع الخاص، البند الثالث من السياسة التشغيلية/الإجراء الرابع للبنك OP/BP 4.03
لا تحدد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أي شيء	لا	الموائل الطبيعية، البند الرابع من السياسة التشغيلية/الإجراء الرابع للبنك OP/BP 4.04
لا تحدد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أي شيء	لا	الغابات، البند السادس والثلاثين من السياسة التشغيلية/الإجراء الرابع للبنك OP/BP 4.36
لا ينطبق	لا	إدارة الأفات، البند التاسع من السياسة التشغيلية/الإجراء الرابع للبنك
لم يتم تحديد أية موارد ثقافية مادية في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في موقع المشروع. وسيتم وضع شروط في حال العثور على أي منها خلال أعمال الحفر.	لا	الموارد الثقافية المادية، البند الحادي عشر من السياسة التشغيلية/الإجراء الرابع للبنك OP/BP 4.11
لا ينطبق	لا	السكان الأصليين، البند العاشر من السياسة التشغيلية/الإجراء الرابع للبنك OP/BP 4.10
يضم المكوّن الأول عدداً من عناصر البنية التحتية لإمدادات المياه للتعامل مع الاحتياجات الأنية لتحسين نوعية إمدادات المياه في وسط وجنوب غزة. وتضم أنواع البنى التحتية عدداً من الخزانات الصغيرة والناقل الجنوبي الذي سيشكل هيكل النقل المستقبلي لكميات كبيرة وإعادة تشكيل شبكة توزيع المياه. ويتوقع من نشاطات الإعمار أن تتم على أراضي الدولة وحق المرور القائم. إلا أنه يأخذ الكثافة السكانية في غزة بالاعتبار يتوقع من نشاطات الإنشاء أن تكون لها آثار على مصادر رزق يمكن أن تتأثر خلال عمليات الإنشاء أو أن يكون لها أثر على الذين يستخدمون الأراضي. يذكر أن هناك شروط مرجعية لإعداد خطة إعادة التوطين ضمن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أقرها مستشار السياسات الوقائية الإقليمية. وسيتم إطلاقها خلال فترة الإعداد للمشروع	نعم	إعادة التوطين القسري، البند الثاني عشر من السياسة التشغيلية/الإجراء الرابع للبنك OP/BP 4.12



وإتمامها بحلول مرحلة التقييم. وستعمل خطة إعادة التوطين على التثبيت من وضع جميع عمليات استملاك الأراضي وإثباتات ملكية الأرض، وتقديم التعويضات المناسبة لجميع القطع المستخدمة في المشروع. وفي ذات السياق ستعد آلية لرفع المظالم تُطبق على المشروع ككل.		
لا ينطبق	لا	سلامة السدود، البند السابع والثلاثين من السياسة التشغيلية/الإجراء الرابع للبنك OP/BP 4.37
لا ينطبق	لا	المشاريع المقامة على الممرات امانية الدولية، البند الخمسين من السياسة التشغيلية/الإجراء السابع للبنك OP/BP 7.50
لا ينطبق	لا	مشاريع المقامة في مناطق متنازع عليها، البند الستين من السياسة التشغيلية/الإجراء السابع للبنك OP/BP 7.60

ث. خطة إعداد السياسات الوقائية

التاريخ المبدئي لإعداد مرحلة التقييم / وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS) 28 شباط/فبراير 2019

الإطار الزمني لإطلاق وإنهاء الدراسات المتعلقة بالسياسات الوقائية التي قد تكون هناك حاجة لها. يجب تحديد الدراسات المعينة وتوقيتها في التقييم / وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS).

لأغراض أداة البند الأول من السياسة التشغيلية الرابعة OP 4.01، أعدت سلطة المياه الفلسطينية دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي عام 2017 وأقرها البنك في حزيران/يونيو 2017. وسيتم الإعلان عن هذا التقييم إضافة إلى تقييمين آخرين لعمليات التحلية القصيرة الأمد القليلة الكمية من قبل سلطة المياه الفلسطينية قبل تقييم المشروع. ويتم حالياً إعداد خطة إعادة التوطين لتتم الموافقة عليها من قبل البنك وإعلانها قبل التقييم.

جهات الاتصال

البنك الدولي

سهيل جميعان، عدنان فاروق سعد الدين غوشة
خبير أول في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي

الجهة المقترضة

منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية
شكري بشارة
وزير المالية
minister@pmof.ps

الجهات المنفذة

سلطة المياه الفلسطينية
مازن غنيم
رئيس (وزير) سلطة المياه الفلسطينية



البنك الدولي
برنامج تنمية الأمن المائي (P168739)

mghunaim@pwa.ps

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مع:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

تلفون: (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني الخاص: <http://www.worldbank.org/projects>

الإقرار:

سهيل جميعان، عدنان فاروق سعد الدين غوشة

رئيس/رؤساء فريق المهمة

إقرار:

مستشار السياسات الوقائية:

مدير الممارسة/المدير:

المدير القطري: